إيران تبرم صفقة لتصدير الغاز إلى سلطنة عمان بـ٦٠ مليار دولار

أبرمت إيران اتفاقا لتصدير ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز سنويا إلى سلطنة عمان في صفقة تتضمن أيضا بناء خط أنابيب عبر الخليج بتكلفة قدرها نحو مليار دولار، وفقاً لما ذكرته وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتأتي الاتفاقية خلال أول زيارة يقوم بها الرئيس الإيراني حسن روحاني لمسقط منذ انتخابه العام الماضي بعد التوصل إلى مذكرة تفاهم بين البلدين في أغسطس الماضي على بيع الغاز الإيراني للسلطنة من عام ٢٠١٥ في صفقة قيمتها نحو ٦٠ مليار دولار.

من جهتها، قالت وكالة الأنباء العمانية إن ٣ اتفاقيات تم توقيعها بين عمان وإيران إحداها صفقة مبدئية لبناء خط أنابيب الغاز الذي يربط إيران بعمان.

وفي السياق ذاته، نقلت الوكالة الإيرانية عن وزير النفط الإيراني، بيغن زنغنة، قوله إنه لم يتم الاتفاق على سعر الغاز الذي سيأتي من حقل شمال بارس الإيراني العملاق في الخليج، مضيفاً «اليوم وبعد ٧ أشهر تم أخيرا توقيع اتفاق تصدير الغاز الإيراني إلى عمان».

ونسبت الوكالة الإيرانية إلى زنغنة قوله: «إننا سندخل سوق التجزئة العماني للمرة الأولى وبخلاف العقود الأخرى لم نتفق على سعر».

وقال إن عمان سوف تستخدم بعضاً من الغاز للاستهلاك المحلي، ولكن بعض الغاز قد يباع في الخارج من خلال شركة تسويق مشتركة سيتم إنشاؤها في وقت لاحق.

وقال زنغنة إن عمان ستدفع التكاليف الكاملة لخط الأنابيب والبنية التحتية المتصلة به والتي تقدر بنحو مليار دولار. وأضاف أن مسقط سيتم تعويضها عن استثمارها من خلال العائدات التي ستنتج عن بيع الغاز.

تقرير: اتجاه سعودي للتغلب على مشكلة أزمة الإسكان

الرياض . رويترز: يبدو أن عام ٢٠١٤ سيشهد تسارعا لوتيرة معالجة أزمة الاسكان في السعودية بعد انتظار دام نحو ثلاثة أعوام منذ اعلان العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ٢٠١١ تخصيص ٢٥٠ مليار ريال (٦٧ مليار دولار) لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية للمواطنين.

فبعد طول انتظار أعلنت وزارة الاسكان الاسبوع الماضي شروط استحقاق المواطنين للدعم السكني الذي يتنوع بين وحدات سكنية أو أراض للبناء أو قروض سكنية بقيمة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف ريال أو الجمع بين الارض والقرض.

كما دشنت الوزارة بوابة الكترونية لبرنامج الدعم السكني (اسكان) والذي يتيح لمواطني المملكة الذين لا يمتلكون سكنا مناسبا تسجيل بياناتهم للحصول على المنتجات السكنية المدعومة ضمن مشروعات الوزارة.

وحددت الوزارة شهرين لتسجيل المواطنين لبياناتهم بعدها تقوم بمعالجة البيانات والتحقق منها من أجل تحديد المستفيدين وفقا لآلية الاستحقاق والاولوية.

ونقلت صحف محلية عن وزير الاسكان شويش الضويحي قوله ان جميع المواطنين الذين تقدموا بطلب سكن على البوابة الالكترونية واستوفوا شروط اللائحة التي أعلنتها الوزارة سوف يحصلون على المسكن خلال سبعة أشهر.

وتسعى الحكومة السعودية منذ سنوات للتغلب على مشكلة نقص المعروض السكني ولا سيما لذوي الدخل المنخفض في البلاد التي يعيش فيها نحو ٣٠ مليون نسمة لكن ظلت وتيرة تنفيذ برنامج الاسكان الطموح بطيئة الخطى رغم الثروة النفطية للمملكة في ظل صعوبة حصول الوزارة على الاراضي اللازمة لتنفيذ مشروعاتها.

وبحسب تقديرات شركة الاستشارات سي.بي ريتشارد ايليس يعيش نحو ٦٠ في المائة من المواطنين السعوديين الذين يقارب عددهم ٢٠ مليونا في شقق مستأجرة.

تفاؤل وترقب

ويقول جون سفاكياناكيس مدير استراتيجيات الاستثمار لدى ماسك: «ننظر الى تلك الخطوة بتفاؤل كبير. بعد التباطؤ على مدى السنوات الثلاث الماضية اتضح أن بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية أصعب مما كان يبدو لهذا نحن في حاجة لاسراع وتيرة التحرك».

ويضيف: «ستساعد تلك الخطوة في بدء معالجة السوق لاحتياجات متوسطي الدخل حيث يتركز معظم الطلب.. بمجرد أن يرى الناس مزيدا من المعروض ستنحسر المخاوف بشأن عدم التوازن في السوق».

ويبدي الاقتصادي البارز عبدالوهاب أبو داهش تفاؤلا باطلاق بوابة اسكان التي يرى أنها ستتيح معرفة الارقام الفعلية لمستحقي الدعم السكني. لكنه تكهن بأن تأخذ عملية فرز الاسماء والتحقق منها وقتا أطول من المقرر وفقا للمعايير العديدة والمعقدة للتحقق من البيانات.

وقال: «معظم مشروعات الوزارة لن تنتهي قبل ٢٠١٥ ولهذا فإن الوزارة لديها متسع من الوقت لتفعيل برامج الاسكان خلال السنوات الثلاث المقبلة».

وتابع: «الوزارة لم يعد لديها خيارات في حل المشكلة. الآن ستخرج الاسماء ثم تسلمهم الاراضي والوحدات وقد يستغرق الامر نحو ثلاث سنوات لكي نتأكد أن المشكلة شارفت على الحل».

من جانبه يرى خالد الربيش المحلل العقاري أن بوابة اسكان خطوة عملية تترجم الدعم الحكومي الى آلية واضحة أمام جميع الاسر السعودية.

ويقول: «بالتالي أصبحت الرؤية أكثر وضوحا للقطاع الخاص والمطورين العقاريين وللممولين من البنوك وشركات التمويل العقاري اذ يستطيع الآن هؤلاء تحديد المستهدفين من الناس».

آلية الاستحقاق

وتضع آلية الاستحقاق المعلنة من قبل الوزارة عددا من الشروط يحصل من يستوفيها على الدعم السكني وتشمل تلك الشروط أن يكون المتقدم سعودي الجنسية ومقيما في المملكة ولديه أسرة لا يقل عددها عن ثلاثة أفراد.

كما يشترط ألا يقل عمره عن ٢٥ عاما وألا يكون لديه القدرة المالية على تملك مسكن مناسب وألا يكون قد استفاد هو أو أفراد أسرته من أي برنامج دعم سكني حكومي أو خاص.

ويجري تحديد أولوية الاستحقاق وفقا لنظام النقاط الذي تدخل فيه عدة عوامل أولها عدد أفراد الاسرة اذ تمنح الاسرة المكونة من ثلاثة أفراد خمس نقاط ثم يمنح كل فرد يزيد على ذلك خمس نقاط بحد أقصى عشرون نقطة تمنح للاسرة المكونة من ستة أفراد أو أكثر.

كما يمنح المتقدم نقاطا وفقا لحالته المالية اذ يجري منح عشرين نقطة لمن يتقاضى ٣٠٠٠ ريال شهريا أو أقل في حال طلب الحصول على قرض سكني ولمن يتقاضى ٧٠٠٠ – ٨٠٠٠ ريال شهريا في حال طلب الحصول على المنتجات السكنية الاخرى.

وتقل النقاط تدريجيا لتصل الى نقطة واحدة لمن يتقاضى بين ٢٦ و٢٧ ألف ريال شهريا.

وتدخل عوامل أخرى في تحديد النقاط منها السن وأسبقية التقدم بالطلب أو في حال وجود من يعاني من مرض مستعص أو إعاقة بالاسرة وتكون الاولوية للاكثر احتياجا.

ويجري سداد الدعم السكني على أقساط شهرية خلال عشر سنوات من بدء موعد استحقاقها باستقطاع ٢٥ في المائة من الدخل الشهري للمستفيد.

عقبات ومقترحات

وتعاني سوق الاسكان في السعودية من عدد من المشاكل أبرزها النقص الشديد في المعروض والزيادة المستمرة في أسعار الايجارات والمضاربة على الاراضي غير المطورة وطول فترة الحصول على التراخيص الى جانب عدم توافر القدرة المادية بين معظم الشرائح التي يتركز فيها الطلب.

ويؤدي نقص المعلومات الموثوقة الى صعوبة تحديد حجم النقص في المساكن في المملكة التي من المتوقع أن تشهد نموا سكانيا بنسبة ٢,١٪ حتى ٢٠١٥ وهو رقم يزيد كثيرا على المتوسط العالمي البالغ ١,١٪.

ويتركز معظم الطلب على العقارات بين محدودي ومتوسطي الدخل الذين لا يستطيعون برواتبهم الصغيرة التأهل للحصول على قروض مصرفية لشراء المنازل وفي الوقت ذاته ينفقون جزءا كبيرا من الدخل على الإيجارات التي ترتفع بين سبعة وعشرة بالمائة سنويا.

ويرى سفاكياناكيس أن نحو ٤٥ في المائة من السعوديين غير مؤهلين للحصول على قروض.

وعن الفجوة بين العرض والطلب قال أبو داهش: «الدراسات تشير إلى أننا نحتاج الى بناء ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف وحدة سكنية سنويا على اقل تقدير لسد الفجوة بين العرض والطلب».

وتابع أن المؤشر الحقيقي هو انخفاض الايجارات وهو أمر لم يحدث حتى الوقت الراهن، «ما يشير الى أن برامج الاسكان لم تنجح حتى الان في أن تحدث هبوطا حادا في أسعار العقارات».

فيما يقول الربيش: «هناك حديث بأن منتجات وزارة الإسكان تغطي من الربع إلى ثلث إجمالي الطلب على الوحدات السكنية».

ويشير إلى أن من الصعب التوصل الى تقدير دقيق عن الطلب ويقول «على سبيل المثال هناك ٧٠٠ ألف مستفيد من نظام الضمان الاجتماعي وهم في الغالب لا يملكون مساكن... هذا فقط مثال على الطلب».

ويدعو الربيش إلى الشراكة بين الحكومة بقدراتها المالية والدعم والأراضي وبين القطاع الخاص بخبرته وقدرته على معرفة احتياجات السوق كما يقترح انشاء شركة حكومية تتخصص في التطوير العقاري تعمل بشكل أوثق مع القطاع الخاص.

وفي اطار مقترحات حل الازمة يرى سفاكياناكيس أن فرض الضرائب على الأراضي غير المطورة قد يساعد على الحد من المضاربات ولفت الى أهمية زيادة فترات القروض الى ٣٠ – ٣٥ عاما لمعالجة مشكلة صعوبة الحصول على التمويل.

وأضاف أن نظام البناء في المدن الكبرى بحاجة الى التغيير ليشمل بناء شقق سكنية في أبراج متعددة الطوابق.

وقال: «هناك حاجة للتحول الهيكلي. لا يمكن للمدينة أن تظل تنمو أفقيا لأن ذلك سيخلق مشاكل تتعلق بالبنية التحتية. اذا كان لديك عدد محدود من الاراضي فان كيفية تطويرها واستغلالها يكون العامل الاهم».

واشنطن: بيعنا من احتياطي النفط بعيد عن «نزاع روسيا»

نفى البيت الأبيض أن يكون إعلان وزارة الطاقة الأمريكية أمس الأربعاء بيع نفط من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للولايات المتحدة هو اختبار تشغيلي وليس له علاقة بالنزاع مع روسيا بشأن أوكرانيا.

وأبلغ جاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض الصحفيين «هذا الإجراء يتخذ اتساقا مع المتطلبات التي يفرضها القانون على وزارة الطاقة لتقييم الاحتياطي البترولي الاستراتيجي وقدرته على السحب من المخزونات»

إلى ذلك، قالت وكالة الطاقة الدولية إن الولايات المتحدة أخطرتها بخططها للسحب من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي وإن أكبر مستهلك للنفط في العالم يبقى في تقيد كامل بالتزاماته.

وكانت وزارة الطاقة الأمريكية قد قالت إنها ستبيع ما يصل إلى ٥ ملايين برميل من النفط من الاحتياطيات الاستراتيجية، فيما سيكون أول بيع «اختباري» من تلك الاحتياطيات منذ عام ١٩٩٠.

وكعضو في وكالة الطاقة الدولية فإن الولايات المتحدة ملزمة بالاحتفاظ بمخزونات نفطية تعادل ٩٠ يوما من صافي وارداتها في العام السابق ويجب عليها أن تخطر الوكالة التي مقرها باريس عندما تستخدم احتياطياتها وهو ما قالت الوكالة إن واشنطن فعلته.

وأضافت الوكالة قائلة «علاوة على ذلك فإن إجمالي مخزونات النفط الأمريكية حاليا يزيد على أكثر من ٢٠٠ يوم من الواردات الصافية، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة يمكنها المضي قدماً في بيع ٥ ملايين برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي وتبقى في تقيد تام بالتزاماتها قبل وكالة الطاقة الدولية، فيما يتعلق بحيازتها من المخزونات».

«بابكو» راعيا ذهبيا لمعرض (يوم المهن ١٤)

قدمت شركة نفط البحرين (بابكو) الرعاية الذهبية لفعاليات معرض يوم المهن الرابع عشر الذي أقيم بالتعاون مع جامعة البحرين بمنطقة الصخير. أقيم المعرض تحت رعاية الدكتور إبراهيم محمد جناحي رئيس جامعة البحرين.

وخلال حفل الافتتاح، زار رئيس الجامعة والوفد الإداري جناح شركة بابكو وأشاد بمساهمة الشركة في تقديم الدعم للكوادر الوطنية وتأهيلها في سوق العمل. ولاقى جناح الشركة إقبالاً واسعاً من الرواد والزوار وطلاب الجامعات الذين حرصوا على تفقد جناح الشركة وتوجيه الاسئلة والاستفسارات عن التدريب المتنوع وفرص العمل بالشركة.

واستهدف المعرض فئة طلاب الجامعات والتعليم المهني والباحثين عن فرص العمل وجميع أفراد المجتمع بصورة عامة في إطار مؤازرة الجهود المبذولة لدعم الشباب البحريني وتزويد الباحثين عن فرص العمل بالدراية الشاملة عن عالم المهن بغرض إرشادهم وتوجيههم الى استكشاف فرص التوظيف المناسبة لمؤهلاتهم وقدراتهم الفردية.

وضم وفد الشركة في المعرض عدداً من ممثلي دوائر الموارد البشرية والشئون الإدارية والعلاقات العامة، وحرص الوفد على تبادل المعلومات مع رواد المعرض بغرض تعريفهم بمهن المستقبل فضلاً عن تزويدهم ببعض المعلومات العامة عن طبيعة العمل في مجال البيئة، وقام مسئولو بابكو بتقديم شرح توضيحي عن الوظائف المختلفة بالشركة ودور الشركة في تأهيل الكوادر الوطنية للانخراط في أسواق العمل المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن فعالية يوم المهن يعتبر أحد الجسور الصلبة والراسخة التي امتدت بين الجامعة والمجتمع، وأثمرت الكثير من الفوائد على الطلبة باعتبارها نافذة تطل منها الجامعة على واقع متطلبات سوق العمل من جهة وتعكس مستوى الكفاءة العلمية والتدريب لدى الطالب من جهة أخرى. شارك في المعرض ٤٤ شركة ومؤسسة من القطاعات المهنية الرسمية والخاصة.

باريس في الصدارة.. وفنادقها تستضيف ٣٢ مليون نزيل

بقيت باريس أول وجهة سياحية في العالم خلال عام ٢٠١٣ مع ٣٢,٣ مليون سائح في فنادق العاصمة الفرنسية على ما أفادت هيئة السياحة في منطقة باريس ايل – دو – فرانس.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة، قالت هيئة السياحة في بيان لها، إن «٢٠١٣ تشكل أيضاً إحدى السنوات المرجعية على صعيد السياح الوافدين».

وجاء نحو ١٥,٥ مليون زائر من الخارج بارتفاع نسبته ٨,٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٢ «وهو عدد استثنائي، إذ إنه الأعلى منذ عشر سنوات»، على ما أكد البيان.

يشار إلى أن السياح البريطانيين احتلوا الصدارة مع نزول ٢,١ مليون بريطاني في فنادق العاصمة العام الماضي. واحتل الصينيون للمرة الأولى المرتبة الأولى بين السياح الآسيويين مع نزول ٨٨١ ألفاً، منهم في الفنادق (بزيادة نسبتها ٥٢,٦٪)، متقدمين على اليابانيين.

وعلى صعيد الجنسيات التي زارت باريس ومنطقتها، جاء في المراتب الخمس الأولى، البريطانيون يليهم الأميركيون، فالألمان والإيطاليون والصينيون.

وأشارت «الهيئة» إلى زيادة ملحوظة في عدد السياح من الشرق الأوسط والأدنى الذين ينزلون في الفنادق (زيادة نسبتها ٢٠,٧٪).

في المقابل، تراجعت أعداد النزلاء الفرنسيين بشكل كبير (– ٧,٥ ٪). ويعد اللوفر وبرج إيفل هما المعلمان الأكثر شهرة من بين ١٨٠٣ معالم أخرى في العاصمة الفرنسية، التي تضم ١٧٣ متحفاً و٤٧٠ حديقة عامة وجسوراً وأرصفة، وتتمتع ببيئة ثقافية مزدهرة.

شركة سعودية تنتج الزيت الصخري الأردني بملياري دولار

وقع الأردن اتفاقا تبلغ قيمته حوالي ملياري دولار مع شركة سعودية لاستخراج النفط من الصخر الزيتي الموجود بكميات كبيرة في وسط وجنوب الأردن، بحسب ما أفاد مصدر رسمي أردني.

ووقع الاتفاق عن الحكومة الأردنية وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد حامد، وعن الشركة السعودية العربية للصخر الزيتي (ساكوس) رئيس الشركة ماهر حجازين.

وبموجب الاتفاق تمنح الحكومة الشركة السعودية الحق الحصري (امتياز) لاستخراج الصخر الزيتي وتطويره لإنتاج البترول في منطقة امتيازها في منطقة عطارات أم الغدران على أرض تبلغ مساحتها ١١ كيلومترا مربعا وباستثمار قيمته حوالي ملياري دولار.

وبموجب الاتفاق ستستخدم الشركة تقنية روسية لتطوير الصخور الزيتية من خلال مرحلتين: الأولى تمتد مدة أربع سنوات وتتضمن إجراء الدراسات الفنية والبيئية والاقتصادية.

أما المرحلة الثانية، فتتضمن البناء والتطوير والإنتاج وتمتد مدة ٤٠ عاما.

وبحسب الاتفاق، يبدأ المشروع بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي ٢٦٥٠ برميل نفط يومياً لتصل إلى ٣٠ ألف برميل يومياً يتم تحقيقها خلال مدة ثماني سنوات من تاريخ الإنشاء، إضافة إلى إنتاج ٦٠٠ ميجاوات من الكهرباء تتم تغذيتها لشبكة الكهرباء الوطنية بأسعار منافسة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن حامد قوله إن «الحكومة تسعى لتنويع مصادر الطاقة ومصادر الحمل الأساسي الكهربائي»، معتبرا أن «الصخر الزيتي من أهم هذه المصادر».

وأضاف أنه «على الرغم من أن كُلفة إنتاج الكهرباء أعلى بقليل من الغاز الطبيعي إلا أنها تبقى أقل من الوقود التقليدي (الديزل والسولار)»، مؤكدا أن «أول إنتاج للكهرباء من الصخر الزيتي لن يكون قبل عام ٢٠١٧».

من جانبه، قال حجازين إن «الاتفاقية عادلة للشركة والحكومة وتمنح الحكومة صلاحية الموافقات المسبقة على جميع الأعمال الفنية والبيئية والاقتصادية التي تنوي الشركة القيام بها ولا تحملها أي مخاطر مالية وفنية، فيما توفر الاتفاقية للشركة الاستقرار المالي المفروض عليها طوال مدة الاتفاقية».

وسبق للأردن أن وقع اتفاقات مماثلة مع شركات دولية.

ويقدر احتياطي الأردن من الصخر الزيتي بحوالي أربعين مليار طن تتوزع على ٢٦ منطقة في المملكة، يمكنها أن تسد حاجة المملكة من الطاقة لمئات السنين.

ويسعى الأردن الذي يستورد معظم احتياجاته من الطاقة، لإيجاد بدائل لإمدادات الغاز المصري المتقطعة والتي كانت تغطي في العادة ٨٠ في المائة من إنتاج الطاقة في المملكة.

ومنذ عام ٢٠١١، تعرض خط الأنابيب الذي ينقل الغاز من مصر إلى كل من إسرائيل والأردن للعديد من الهجمات.

ويستهلك الأردن ما معدله ١٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام، ارتفعت إلى نحو ١٧٠ ألف برميل مع انقطاع إمدادات الغاز المصري.

طلبات إعانة البطالة الأمريكية تهبط إلى أدنى مستوى في ٣ أشهر

انخفض عدد الامريكيين المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على اعانة بطالة بشكل مفاجئ وسجل في الاسبوع الماضي مستوى منخفضا جديدا في ثلاثة اشهر فيما ينبئ بتحسن في أوضاع سوق العمل.

وقالت وزارة العمل الامريكية امس الخميس ان طلبات الاعانة الجديدة انخفضت ٩٠٠٠ الى مستوى معدل في ضوء العوامل الموسمية يبلغ ٣١٥ ألفا. وكان هذا أدنى مستوى منذ أواخر نوفمبر.

وعدلت قراءة الاسبوع الذي انتهى في أول مارس بزيادة بلغت ١٠٠٠ طلب عن التقديرات السابقة.

وكان اقتصاديون استطلعت رويترز اراءهم توقعوا ارتفاع عدد الطلبات الجديدة الى ٣٣٠ ألفا على مدى الاسبوع المنتهي في الثامن من مارس.

وانخفض متوسط أربعة أسابيع الذي يقدم صورة أدق لسوق العمل ٦٢٥٠ طلبا الى ٣٣٠٥٠٠ وهو أدنى مستوى منذ مطلع ديسمبر.